**الفِرَقُ الكلاميَّةُ
المحاضرةُ الأولى

موجزٌ عن منهجِ أصيلِ
 في فهْمِ التعارُض**

**تتكوَّن المحاضرة مما يأتي:** :

 1ـ ما هو التعارُض؟ .

2ـ ما هو منهج الجمع؟ .

3ـ هل يوجد تعارُض في الدين؟ .

4ـ هل يوجد سندُ الجمع في الدين؟. .

**أوَّلاً: ما هو التعارُض؟ هو اصطدامُ معنى مع معنى آخر*.* .

ثانياً: ما هو منهج الجمع لرفع التعارُض: :**
 مِن أبرز قواعد هذا المنهج هي: أنْ لا يُفسَّر أيٌّ من الطائفتين من الآيات إلَّا في ضوءِ الطائفة الثانية. .

 فلا يجوز التأمُّل في معنى أيٍّ منهما بمعزلٍ عما تدلُّ عليه الطائفةُ الأُخرى، وإلَّا أدَّى إلى إفراطٍ أو تفريطٍ. .

**ثالثاً: هل يوجد التعارُض في الدين؟ .** يوجد تعارُضٌ ظاهريٌّ بين الآيات أو الأحاديث بحسب الفهم لكنْ لا تعارضَ حقيقيَّاً في القرآن بين آياته وكذا بين الأحاديث. .

 **ما هو حكمةُ القرآن على هذا النوع من الاستدلالِ؟ أمران: :** 1ـ تعديلُ الأفكارِ الخاطئةِ. .
 2ـ ثم بيانُ الحقِّ بينهما. فبكلٍّ من الحقيقَتَين يَردُّ على فكرةٍ خاطئةٍ، وبجمعِهِما يُحقِّقُ الحدَّ الوسَط والمقصدَ الأساسيَّ من الموضوع. .
 **فإذن استخراجُ الحدِّ الوسط كامنٌ بين الضِّدَّين بحسبِ الظاهر.**  ينبغي أنْ لا يُبطِلُ أيٌّ منهما معنى المقابلِ، بل لابدَّ أنْ يُحدَّدَ لكلِّ حقيقةٍ من الحقيقَتَين مداها ومرمَاها. .
 **فإذن فلسفةُ الجمعِ هي بيانُ الوسطيَّةِ وردِّ الإفراطِ والتفريطِ.**

 **هل لمنهج الجمعِ سندٌ شرعيٌّ؟ نعم، هذا المنهج استعمَله الرسولُ** ﷺ والصحابةُ والعلماءُ المحقِّقون: .
**أمَّا الرسول ﷺ: :**
 عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: لمَّا نزلتْ هذه الآيةُ:[الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ]الأنعام: 82. .
 شَقَّ ذلك على أصحاب رســـول الله ﷺ، فقالــــوا: أيُّنا لم يَلبسْ إيمانُه بظلمٍ ـ أي: بارتكابِ ذنبٍ؟؛ لأنَّ مَن ارتَكب ذنباً فقد ظلَم نفْسَه ـ. .
**وهنا نسأل: لِماذا فهِمَ الصحابةُ هذا الفهمَ من الآيةِ؟!.** .
 الجواب: فهْمُهم معقولٌ؛ لأنَّ كلمةَ (ظلم) نكرةٌ، وقد جاءت بعد النفي:[وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْم]. والنكرةُ في سياقِ النفي تُفيدُ العمومَ، ففَهمُوا من ذلك عمومَ الظلمِ. .
 فقال رسولُ الله ﷺ:{إنه ليس بذاك ـ أي: ليس المرادُ بذاك جميعَ الذنوب ـ أَوَ لم تَسمعوا إلى قولِ لقمانَ لابنِه:[إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ]لقمان:13}. .
 فبيَّن لهم صاحبُ البيانِ للقرآن ﷺ أنَّ العموم هنا غيرُ مرادٍ، بل هو من العامِّ الذي أُرِيد به الخاصُّ**، فالمرادُ بالظلم هنا أعظمُ أنواعِه فقط وهو الشركُ. .** **هذا الموقفُ النبويُّ الشريفُ يُبصِّرُنا** إلى أُمورٍ هامَّةٍ في فَهمِ النصِّ منها: :
 1ـ أنه لا بدَّ من جمعِ الأدلَّة؛ لِتَبيِينِ المراد في النصوص، ولم نكتفِ بدليلٍ في مسألةٍ فيها الأدلَّةُ المتعارضةُ كي لا نَقع في الأخطاءِ الجسيمة.

2ـ ويدلُّنا أيضاً إلى أنَّه إذا تعارضَ قاعدةٌ لغويةٌ أو أصوليَّةٌ مع موقفِه ﷺ فبيانُه مقدَّمٌ وتُخصَّصُ القاعدةُ بغير ذلك الموقف.

3ـ ويُرشِدُنا أيضاً أنَّ معرفةَ اللغةِ العربيَّةِ وحدَها ليستْ كافيةً في فَهْمِ النصوصِ من الكتاب والسنة. .
 وإلَّا فالأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ كانوا أئمَّةَ اللغةِ مع حاجتهم إلى بيانِ النبويِّ ﷺ ، فما بالُ غيرِهم؟!. .
**أمَّا منهجُ الجمعِ عند الصحابة: :
يتبيَّن من خلال المناظرتَين: :
 الأُولَى: مناظرة الإمام ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ مع الخوارج: :**
 ناظر الخوارجَ على أساسِ منهجِ الجمعِ بين الأدلةِ وإلحاقِ النظير بالنظير حتى يتَّضحَ الحقُّ، كما تجلَّى من هذه المناظرة الدامغة:

 **قال ابن عباس**:«.... قلتُ: أَخبِرُوني ماذا نَقمْتم علَى ابنِ عمِّ رسولِ الله ﷺ وصِهرِه والمهاجرين والأنصار؟. .
**قالوا:** ثلاثاً! .
**قلتُ:** ما هنَّ؟. . **قالوا:** أما احداهنَّ فإنه حكَّم الرِّجالَ في أمرِ الله، وقال الله تعالى:[إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ]الأنعام:57، وما للرجال وما للحكم. .
**فقلتُ:** هذه واحدة. .
 **قالوا:** وأمَّا الأُخرى فإنَّه قاتل ولم يَسْبِ ولم يَغنَم فلئِن كان الَّذي قاتل كفاراً لقد حلَّ سبْيُهم وغنيمتُهم ولئن كانوا مؤمنين ما حلَّ قتالُهم؟.
**قلتُ:** هذه اثنتان فما الثالثة؟ .
**قال:** إنه محا نفسَه من أمير المؤمنين فهو أميرُ الكافرين. .

 **قلتُ:** أَعندكم سوى هذا؟. .
**قالوا:** حَسبُنا هذا. .
 **فقلت لهم:** أرأيتم إنْ قرأتُ عليكم من كتاب الله ومن سنةِ نبيِّه ﷺ ما يردُّ به قولَكم أَترضَون؟. .
**قالوا:** نعَم. .
 **فقلتُ:** أمَا قولُكم حكَّم الرجالَ في أمر الله، فأنا عليكم ما قد ردَّ ـ اللهُ ـ حكمَه إلى الرجال في ثُمُنِ رُبُعِ درهمٍ في أرنبَ ونحوها من الصيد: :
 فقال:[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْتُلُواْ الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ]إلى قوله :[يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ]المائدة:95.

 فنشدتُكم اللهَ أَحُكْمُ الرجالِ في أرنبَ ونحوِها من الصيد أفضلُ أمْ حكمُهم في دمائِهم وصلاحِ ذاتِ بينهم؟ وأنْتم تعلمون أنَّ الله لو شاء لَحَكَم ولم يَصِرْ ذلك إلى الرجال. .

 وـ أيضاً أحال اللهُ التحكيمَ إلى الرجال ـ في المرأة وزوجِها، قال اللهُ ـ عزَّ وجلَّ ـ: :
 [وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا]النساء:35، فجعَل اللهُ حكْمَ الرجالِ سُنةً مأمونةً، **أَخرَجتُ من هذا؟.** .
**قالوا:** نعَم. .
 **قلتُ:** **وأمَّا قولكم:** قاتَل ولم يُسْبِ ولم يَغنمْ، أَتَسْبُون أُمَّكُم عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ ثم يستحلُّون منها ما يَستحلُّ من غيرِها، فلئنْ فعلتُم لقد كفرتُم وهي أُمُّكُم ـ كيف يجوز الأمُّ أنْ تكونَ سَبْياً ـ.

 ولئنْ قلتم ليستْ أُمَّنا لقد كفرتمْ فإن الله يقول:[النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ]الأحزاب:6. .
 فأنتم تدورون بين ضلالَتَين أَيُّهُما صِرْتم إليها صِرْتم إلى ضلالة.
 فنظر بعضُهم إلى بعضٍ قلتُ: أَخرَجتُ من هذه؟ **قالوا: نعَم.**
 **وأمَّا قولُكم:** مَحا اسمُه من أمير المؤمنين فأنَا آتيكم بمَن ترضـونَ: .
 وقد سمعتم أنَّ النبيَّ ﷺ يوم الحديبيَّة كاتبَ سُهَيلَ بن عَمْروٍ وأبا سفيانَ بن حربٍ. .
 فقال رسول الله ﷺ: لأمير المؤمنين: أُكتب يا عليُّ هذا ما اصطلح عليه محمدٌ رسولُ اللهِ.

 فقال المشركون: لا واللهِ ما نَعلم أنَّك رسولُ الله لو نعلمُ أنَّك رسولُ اللهِ ما قاتلناك!. .
 فقال رسولُ الله ﷺ: اللهمَّ إنَّك تعلم أنِّي رسول الله، أكتُب يا عليُّ هذا ما اصطلح عليه محمدٌ بنُ عبدِالله. .
 **فواللهِ لَرسولُ اللهِ خيرٌ من عليٍّ، وما أخرجَه من النبوَّةِ حين مَحا نفسَه.**
 **قال عبدُالله بنُ عباس:** فرَجع من القوم ألْفان وقُتِل سائرُهم على ضلال.

**المناظرة الثانية: مناظرةُ الإمام عليٍّ ـ كرَّم الله وجهَه ـ مع الخوارج:** إنّ الإمامَ علياً وهو أحدُ فقهاءِ الصحابةِ الكبارِ، لم يجد حرَجاً في التحاوُر مع الخوارج الذين كفّروه، بل حاورهم هو بنفسِه. .

 لكنَّ الخوارجَ كانوا يأخذون بظواهر النصوص، دون أنْ يَعملوا فيها العقلَ والنظرَ إطلاقاً. .
 لذا كان الإمامُ إذا جادلهم لم يحدِّثهم عن نصوصِ كتابٍ أو سنةٍ، بل كان يناقشُهم بعملِ رسولِ الله ﷺ. .
 إذ لا مفرَّ لهم من الإقرار به والخضوع له، **أي: ناقشهم على ما يقرِّون به.**

 وقد نقَل الشيخ محمد أبو زهرة عن كتابِ نهج البلاغة صُوراً من مناقشاته ـ رَضِي اللهُ عنه ـ، من ذلك قولُه يخاطبُ الخوارجَ:
 «....وقد علمتم أنَّ رسول الله ﷺ رجم الزاني المحصن، ثم صلَّى عليه، ثم ورَّثه أهله. .
 وقتَل القاتلَ، وورَّث ميراثَه أهلَه، وقطَع يدَ السارقِ، وجلَد الزاني غير المحصن، ثم قسَّم عليهما الفيءَ، ونكحا المسلماتِ. .
 فآخذَهم رسولُ الله ﷺ بذنوبِهم، وأقام حقَّ الله فيهم، ولم يَمنعْهم سهمَهم من الإسلام، ولم يُخرِج أسماءَهم من بين أهله».
 قتلُ العمدِ والزنا والسرقةُ كلُّها من الكبائر بلا خلافٍ، والرسولُﷺ لم يكفِّرْ مرتكبَه بل عامله معاملةَ المؤمنِ. .

 وهذا المنهج القيِّم يُسمَّى إلزامَ الخصم بلوازم مسلَّماته، أي: إلزامُه بما هو معترِفٌ به، أو كما قيل: أقتلك بسيفك أو أدينُك بفمِك، سواء كان الخصمُ مُسلِماً أو لا. .
 **وهذا المنهج هو الَّذي يُسمَّى فيما بعدُ بعلْم الكلام. .**

 **أمَّا منهجُ الجمع عند العلماء، منهم الإمام الغزاليِّ: :**
 قسَّم الإمامُ الغزاليُّ ـ رحمه الله ـ تقسيماً دقيقاً للفِرَق، وبيَّن الوسطِيَّةَ من خلال إفراط الفِرَقِ وتفرِيطهم، فيقول :
 «اعلم أنَّ أهلَ الأهواء المختلفةِ سِتُّ فِرَقٍ، وكلُّ اثنَين منها ضِدَّان، وهي: **التشبيه والتعطيل، والجبرُ والقدَرُ، والرفضُ والنصبُ**.
 وكلٌّ واحدةٍ منها تفترق إلى اثنتَيْ عشرةَ فِرْقةً ـ فصاروا اثنين وسبعين فِرقةً ـ. .
 **فالتشبيهُ والتعطيلُ ضِدَّان، والجبْرُ والقَدَرُ ضِدَّان، والرفضُ والنَّصْبُ ضِدَّان. .**
 وكلٌّ من هؤلاء منحرفون عن الصراطِ المستقيم، والفِرقةُ الناجيةُ الوسطُ وهُمْ أهلُ السنَّةِ والجماعة.

 فأمَّا الفِرقةُ المُشبِّهةُ: فإنَّهم بالغوا وغَلَوا في إثباتِ الصفاتِ حتَّى شَبَّهوا وجوَّزوا ـ لله ـ الانتقالَ والحلولَ والاستقراءَ والجلوسَ وما أشبه ذلك. .
 وأمَّا الفِرقةُ المعطِّلةُ: فإنَّهم بالغوا وغلَوا وبالغوا في نفيِ التشبيهِ حتَّى وقعوا في التعطيلِ. .
 وأمَّا أهلُ السنَّة والجماعة: فإنَّهم سَلَكوا الطريقَ الوسطَ[عن طريق جمع الادلَّة] وأثبتوا صفاتِ اللهِ كما وردَتْ من غيرِ تشبيهٍ ولا تعطيلٍ، فعَلِمتَ بذلك سبيلَ الشيطانِ ما عليه المشبِّهةُ والمعطِّلةُ .
 **وأمَّا الجبريَّةُ والقدريَّةُ:** فكلٌّ منهم بعيدٌ عن الصراطِ المستقيم:
 فمَن نَفَى المشيئةَ والكسبَ عن نفسِه فهو جبريٌّ. .

ومَن نسَبَهما إلى نفسِه فهو قدَريٌّ. .
 ومَن نسَب المشيئةَ [أي: الخلقَ]إلى اللهِ تعالى والكسْبَ إلى العبدِ فهو سُنيٌّ[وهذه الوسطيَّة بسبب جمع الأدلَّة].

 **وأمَّا الرافـضةُ والناصبةُ:** فكلٌّ منهما بعيدٌ عن الصراط ـ المستقيم ـ. .
 **فالرافضيُّ:** ادَّعى محبَّةَ أهلِ البيت وبالغ في سبِّ الصحابةِ وبُغضِهم. .
 **والناصبيُّ:** بالغ في التعصُّبِ من جهة الصحابةِ حتَّى وقَع في عداوةِ أهلِ البيتِ ونسَب عليَّاً ـ رضي اللهُ عنه ـ إلى الظلمِ والكفرِ.

 **وأمَّا أهلُ السُّنَّةِ:** فإنَّهم سَلَكوا الطريقَ الوسَطَ فأحبُّوا أهلَ البيتِ وأحبُّوا الصحابةَ وحَفظَ اللهُ ألسنَتَهم من الوقيعةِ في أحدٍ منهم إلَّا بالحمدِ والثناء عليهم، فللَّهِ الحمدُ والمِنَّةُ والشكرُ]. .

 **المحاضرةُ الثانية
موجزٌ عن الخوارج**

**هذه المحاضرةُ تتكوَّن من أربعةِ محاورَ: :
1ـ تعريفُ الخوارجِ. .
2ـ أهمُّ آرائِهم المشتركة. .
3ـ أشهَرُ فرَقِ الخوارج .
4ـ أهمُّ آراء تلك الفِرَق الخاصة.**

**المحور الأوَّل: مَن هم الخوارج؟ .**
 هم الَّذِين خرَجوا على الخليفة سيِّدنا عليٍّ ابنِ أبي طالبٍ ـ رَضي اللهُ عنه ـ. .
 قال الشهرستاني:« وقد قاتلهم عليٌّ ـ رضي الله عنهم ـ بالنهروان مقاتلةً شديدة، فما انفلت منهم إلا أقلَّ من عشرة، وما قُتِل من المسلمين إلا أقلَّ من عشرة: :
 **فانهزم اثنان منهم إلى عمان، واثنان إلى كرمان، واثنان إلى سجستان، واثنان إلى الجزيرة، وواحد إلى تل مورون باليمن،** وظهرتْ بِدَعُ الخوارج في هذه المواضع». .

 **المحور الثاني: أهمُّ آرائِهم: جميعُ الخوارج إلا الإباضيَّة يقولون بما يأتي: :** 1ـ يكفُر المسلمُ في اعتقادهم بارتكاب معصيةٍ ما، لأنَّ العملَ عندهم جزءٌ مصحِّحٌ للإيمان، فالخللُ فيه يؤدِّي إلى الخلل في الإيمان. .

2ـ إكفارُ مَن خالفهم في اعتقادهم من المسلمين، واتِّهامهم بما يُخرِجُهم عن دينهم، وكذلك مَن خذلهم أو قعد عن مناصرتهم. .
3ـ استحلالُ دماءِ وأموالِ مخالفيهم من أهلِ القبلة. .
4ـ يجب الخروجُ على سلاطين الجَور مطلقاً ـ أي: بلا قيدٍ وشرطٍ ـ.
5ـ الدارُ التي لا يُحكَم فيها بكتاب الله هي دارُ الكفرِ. .

**المحور الثالث: أشهرُ فِرَقِ الخوارج:** :

 وليس باستطاعتنا في هذا المقام أنْ نستوعِبَ آراءَ فِرَق الخوارجِ جميعِها، وإنما نذكر أشهَرَ فِرَق الخوارجِ، وهي: :
- **المحكِّمةُ الأُولَى.** .
**- الأزارقةُ:** وهم أتباعُ نافع بن الأزرق الحنفي. **.
- النجداتُ:** وهم أتباع نجدة بن عامر الحنفي. **.
- الصفريةُ:** وهم أتباعُ زياد بن الأصفر. . **- الإباضيةُ:** وهم أتباعُ عبد اللَّه بن إباض. .

**المحورُ الرابع:** **أهمُّ آراء تلك الفِرَق الخاصة.**

**أولًا: المُحكِّمة الأُولَى:** :
 وهم مَن خرج على عليٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حين قَبِل التحكيمَ، ويقال لهم: محكِّمةٌ، وشراةٌ، وسُمُّوا محكِّمةً؛ لقولهم:(لا حكْمَ إلا للهِ).

 **وأمَّا تسميتُهم بالشُّراة** فمحمولةٌ على قولِه تعالى:[وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ]البقرة:207، فكانوا يقولون: شَريْنا أنفسَنا في طاعةِ اللَّه، أي: بِعْناها بالجنة. .

**خلاصةُ رأي المحكمة الأولى: :**
 ذهَب المحكِّمة الأُولَى إلى إكفار عليٍّ وعثمانَ، وأصحابِ الجمَلِ وصِفِّين، ومعاويةَ وصحْبِه، والحكَمَين، ومَن رَضِي بالتحكيم. .
 ومِن آرائِهم إكفارُ كلِّ ذي ذنبٍ ومعصيةٍ، والقولُ بخلودِه في النار.

**ثانيًا: الأزارقة: :** **تُنسَب هذه الفرقةُ إلى نافع بن الأزرق الحنفي**، وهم أقوى فِرَق الخوارج بأساً وأعزُّها نفراً. .
 يقول البغدادي:«ولم تكن للخوارج قطُّ فرقةٌ أكثر عدداً ولا أشدَّ منهم شوكةً». .
 **خلاصةُ المبادئ التي اعتنَقها الأزارقة: :**
 أجمَل عبدُالقاهر البغداديُّ مبادئَ الأزارقةِ في مسائلَ أربعةٍ:
 **أولاً:** قولُهم بأنَّ مخالفيهم من هذه الأُمَّة مشرِكون، وكانتِ المحكمةُ الأُولَى يقولون: إنهم كفَرة لا مشركون. .
  **ثانيًا:** قولُهم: إنَّ القَعْدة - ممن كان على رأيِهم- عن الهجرةِ إليهم مشركون وإنْ كانوا على رأيِهم. .

 **ثالثًا:** أنهم أوجبوا امتحانَ مَن قصَد عسكرَهم إذا ادَّعى أنَّه منهم: أنْ يُدْفعَ إليه أسيرٌ من مخالفِيهم ويأمروه بقتلِه. .
 فإنْ قتلَه صدَّقوه في دعواه أنَّه منهم، وإنْ لم يقتلْه قالوا: هذا منافقٌ ومشرِكٌ وقتَلوه. .
 **رابعًا:** استباحوا قتْلَ نساءِ مخالفِيهم، وقتْلَ أطفالِهم، وزَعموا أنَّ الأطفالَ مشركون، وقطَعوا بأنَّ أطفالَ مخالِفيهم مخلَّدون في النار.

 **ومن آرائهم كذلك:** أن مرتكب الكبيرة والمعصية كافر مخلد في النار، وأن دار مخالفيهم دار كفر. .
 كما يُكفِّرون -كسائر الخوارج- عليًّا في التحكيم، والحكمين أبا موسى وعمرو بن العاص. .

**ثالثًا: النجدات: وهم أتباعُ نجدةَ بنِ عامرٍ الحنفيِّ.** .
وقد ابتَدَع النجداتُ مبدأً جديداً لم يكن معروفاً عند الخوارج آنذاك، وهو مبدأ التقية ومعناه: :
 «أن يُظهِرَ الخارجيُّ أنه جماعيٌّ؛ حِقْناً لدمِه، ومنعاً للاعتداء عليه، ويُخفِي عقيدتَه حتى يحين الوقتُ المناسبُ لإظهارها». .  **وجِماعُ مذهبِ النجدات أن الدِّين أمران: :**
 **أحدهما:** معرفةُ اللَّهِ تعالى ومعرفةُ رسولِه، وتحريمُ دماءِ المسلمين وأموالِهم. .
 **والثاني:** الإقرار بما جاء من عند اللَّه جملةً. وما سوى ذلك من التحريمِ والتحليل وسائرِ الشرائع، فإنَّ الناسَ يَعذرون بجهلها.

 **رابعًا: الصفرية: تُنسَب هذه الفرقةُ من الخوارج إلى زياد بن الأصفر** .
 وقد اختلف الخوارجُ الصفريةُ في الحكمِ على مرتكبِ الكبيرةِ، وتباينتْ آراؤهم في ذلك أشدَّ التباين: :
 فمنهم مَن ذهَب إلى الحكمِ عليه بالشرك، شأنهم في ذلك شأن الأزارقة. ومنهم قالوا بغير ذلك. .
**خامسًا: الإباضية: وإمامُ هذه الفرقةِ عبدُاللَّه بنُ إباضٍ. .
خلاصةُ آرائِهم:** :
 1ـ القول بأن مخالفيهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين، ولكنهم كفارٌ، وكفرُهم كفرُ نعمةٍ لا كفْرَ اعتقادٍ؛ وذلك لأنَّهم لم يَكفروا باللَّه، ولكنهم قصَّروا في جنب اللَّه تعالى.

 2ـ وصحَّح الإباضيةُ مناكحةَ مخالفيهم والتوارثَ بينهم، وأجازوا شهادتَهم. .
 3ـ وذهب الإباضيةُ إلى أنَّ دماءَ مخالفيهم حرامٌ، وإنْ أسرُّوا ذلك في أنفسهم ولم يعلنوه. .
 4ـ واستحلَّ الإباضيةُ من غنائمِ المسلمين الخيلَ والسلاحَ، وسواهما من أدواتِ الحرب وأسباب القوة. .
 دون الذهب والفضة فإنهم يردُّونها على أصحابهما عند الغنيمة.

**المحاضرةُ الثالثة

موجزٌ عنِ المعتزلة
ومناقشةُ مكانةِ العقل**

**هذه المحاضرة تتكوَّن من مِحوَرَين: :**
 الأوَّل: موجزٌ عنِ المعتزلة وسببُ تسميتهم معتزلةً. .

 الثاني: مناقشةُ مبدأِ( تقديم العقل على النقل) بين المعتزلة وأهلِ السنة. .

**مَن همُ المعتزلة؟** :
 أتباعُ واصلٍ بنِ عطاءَ «80 - 131 هـ»، وهُم فِرَقٌ، كلُّهُم متَّفِقون على: :
 نَفْي الصفاتِ الله تعالى من العلم والحياة، ونحوِها. .

 وعلى أنَّ القرآن محدَثٌ ومخلوقٌ. .

 وأنَّ اللهَ تعالى ليس خالقاً لأفعالِ العباد، بل العبادُ هم الَّذِين يَخلقون أفعالهم. .

**الأصول الخمسة التي قال بها المعتزلة: :** ثمة أصولٌ خمسةٌ أجمَع المعتزلةُ - مع تعدُّد فرقِهِم وتباينِها - على القولِ بها:

 **قال أبو الحسين الخياطِ المعتزلي في كتابه الانتصار:** :
 «وليس أحدٌ يستحق اسمَ الاعتزال، حتى يُجمِعَ القولَ بالأصول الخمسة: :
 **التوحيدِ. والعدلِ. والوعدِ والوعيدِ. والمنزلةِ بين المنزلتَين. والأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المنكر**». على المعنى الَّذي فسَّروا تلك الأُصول. .

**سببُ تسميَتِهم معتزلةً: :** وثمة خلافٌ شجَر بين الدارسين حول سببِ تسميةِ هذه الفرقة للمعتزلة. .
 أثمَر - أي هذا الخلاف - ثلاثةَ آراءٍ متباينةٍ لا بأس من ذكرِها، ثم نختار من بينها ما نراه أولَى بالقبول. .

**أمَّا الرأيُ الأوَّلُ:** فيذكره الشهرستانيُّ صاحبُ المِلَل والنحَل، حيث روى أن رجلًا دخل على الحسن البصري فقال له:

 يا إمامَ الدِّين: لقد ظهرتْ في زماننا جماعةٌ يُكفِّرون أصحابَ الكبائرِ وهم الخوارجُ. .
 وجماعة يُرجِئون أصحابَ الكبائر، والكبيرةُ عندهم لا يَضرُّ مع الإيمانِ معصيةٌ كما لا يَنفع مع الكفرِ طاعةٌ، وهم مرجئةُ الأمةُ. .
 فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقادًا؟ .
 ففكَّر الحسنُ في هذه المسألة وقبل أنْ يجيب، قال واصلٌ بنُ عطاءَ - الذي كان حاضرًا مجلسَ الحسنِ البصريِّ -: :

 أنا لا أقول: إنَّ صاحبَ الكبيرةِ مؤمنٌ مطلقٌ، ولا كافرٌ مطلقٌ، بل هو في منزلةٍ بين المنزلتين. .
 أي: لا مؤمنٌ ولا كافرٌ، ثم قام واعتزَل مجلسَ الحسنِ إلى مكانٍ آخرَ من المسجد. فلما رآه الحسنُ وبعضُ أصحابهِ قال: اعتزَل عنَّا واصلٌ. .
 فسُمِّي هو وأصحابُه معتزلةً، أي: فيكون الاعتزال وصفاً لواصل بسبب قيامِه من مجلس الحسن البصري وجلوسه بعيداً عنه. لا بسبِ كلامه. .

 **والرأي الثاني** حكاه المسعودي في مروِّج الذهبِ حيث قال: سُمُّوا بذلك؛ لأنَّهم قالوا باعتزالِ صاحبِ الكبيرة. .

**فيكون الاعتزال وصفاً لمرتكبِ الكبيرة في الأصل**، وسُمِّيت به الفرقةُ؛ لأنَّها جَعَلت مرتكِبَ الكبيرةِ يَعتزلُ المؤمنين والكافرين. .

 **أما الرأي الثالث**: فقد ذكره البغدادي حين قال: سُمُّوا بذلك؛ لأنَّهم اعتزَلوا قولَ الأمة **فيكون الاعتزال وصفاً لهم بسببِ قولهم:** :
 **إذِ المعتزلة قالوا:** إنَّ مرتكبَ الكبيرةِ ليس بمؤمنٍ ولا كافرٍ بل بينهما. .
 **والحسنُ البصريُّ - وهو ممثِّلُ علماءِ التابعين آنذاك** - يَرى أنَّه فاسقٌ، وفسقُه لا يَنفي عنه اسمَ الإيمانِ والإسلامِ. أي: مؤمنٌ فاسقٌ.

 **والخوارجُ قالوا:** إنَّ مرتكبَ الكبيرةِ كافرٌ. .
 **والمرجئةُ يقولون:** إنه مؤمنٌ كاملٌ؛ إذْ لا تضرُ مع الإيمان معصيةٌ.

 **والذي نميل إليه ونأخذ به هو الرأي الثالث:** :
 "لأنَّ التسميةَ فيه تكون متعلقةً بالجوهر وهو الآراء، لا بالعرَض وهو انتقالُ واصلٍ ومَن معه من حلقةٍ من المسجدِ إلى حلقةٍ أخرى. .

 إذْ إنَّ هذا الانتقالَ الحسيَّ ليس بالأمر الهامِّ ذي الخطرِ الذي من شأنه أنْ تُسمَّى بسببِه فرقةٌ هامةٌ كالمعتزلة»

**منهجُهم في دراسةِ العقائد: :** إنَّ المعتزلة قد خالفوا مذهبَ أهل السنة، حيث اعتَدُّوا بالعقل اعتدادًا مبالغاً فيه. فافتَرقوا عنِ المسلمين في فَهْمِ العقائد ودرْسها طريقًا جديدةً لم يألفْها المسلمون ولا كان لهم عهدٌ بها من قبلُ. .

 ولقد عزا الشهرستاني هذه النزعة العقلية التي امتاز بها المعتزلة إلى تأثرهم بالفلسفة اليونانية، وإدمانهم النظرَ في المترجَم منها إلى العربية. .ويَرون أنَّ العقلَ أصلٌ والسمعَ -أي الشرعَ – فرعٌ، ولا يجوز تقديمُ الفرعِ على الأصلِ، ومن هنا كان تقديمُهم العقلَ على النقل. .

  ويَرون العقلَ قـادراً بنفسِه على معرفـةِ كلِّ شيء ما خــلا الذات الإلهية. .
 **فإذن لا غرْوَ أنْ عوَّلوا عليه في النظر في العقائد كما عوَّلوا عليه في أمورِ السياسةِ والعلومِ المختلفة كالفقهِ وأصوله.** .
 **وهم بذلك يختلفون عن الأشاعرةِ والماتريديَّةِ اختلافاً كبيراً حيث:** يقدِّم هَؤُلَاءِ ـ من الأشاعرة والماتريديَّة ـ الدليلَ النقليَّ على الدليلِ العقليِّ. .
 ويرون العقلَ مجرَّدَ أداةٍ لِـفَهمِ النصوصِ واستنباطِ الأحكام، وليس مستقلاً لمعرفةِ كلِّ شيءٍ. .

 **فالصورةُ الأُولى:** أنْ يكونَ تعارُضُ الشرعيِّ القطعيِّ مع الدليل العقليِّ القطعيِّ. وهذه باطلةٌ لا توجد أبداً. .
 **لماذا؟** :
 لأنَّه إذا وقع التعارُضُ لابدَّ من كذبِ أحدهما وصدقِ الآخر. ولا تعارُضَ بين دليلَين صحيحَين. .
 تعتزُّ الشريعةُ الإسلاميَّةُ بأنَّ أمراً من أُمورها القطعيَّةِ لا يمكن أنْ يتعارَضَ مع الدليل القطعيِّ. .
 فمثلاً الإسلامُ يقول: إنَّ اللهَ ليس كمثلِه شيءٌ، أي: لا يَشبهه شيءٌ ولا يشبه شيئاً، بخلافِ الديانات الأُخرى. .
 **مثلاً:** المسيحيةُ المعاصرة تقولُ بكونِ عيسى ـ عليه السلام ـ ابناً للهِ ـ تعالى عن ذلك ـ مما يستلزم تجزئَةَ اللهِ حسبَ ما يقولُ العلمُ.

 وعلى ذلك فموقفُ المسيحيَّةِ متعارِضٌ مع الدليلِ العقليِّ القطعيِّ القائل: :
 **إنَّ قلبَ الحقائق محالٌ،** أي: واجبُ الوجود لا ينقلبُ إلى الحادث.

**إشكالٌ وجوابُه: :** قد يقول عامَّةُ الناسِ: إنَّ بعضَ الأُمور الشرعيَّةِ كالمعراج وعذابِ القبر وما إلى ذلك لا يقبلها العقلُ فهي متعارِضةٌ معه. .
 **الجواب:** هذا الظنُّ ناشيءٌ من الخلط بين الممتنع العقليِّ والمستبعَدِ العقليِّ، والمستبعَدُ العقليُّ جائزُ الوقوعِ. .
 لأنَّ هذه الأشياء مضادَّةٌ للعادةِ وليستْ ضدَّ العقلِ، فهي مستبعدةٌ عن الوقوع وليستْ ممتنعةً عنه.

 **الصورةُ الثانية:** أنْ يكونَ تعارُضُ الدليلِ الشرعيِّ الظنيِّ مع الدليلِ العقليِّ الظنيِّ. .
 مثَلاً: قولُه تعالى:[وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ]الأنبياء:33. .
 ظاهرُ[يَسْبَحُون]تدلُّ على أنَّ للشمسِ حركةً أينيَّةً: هي حركةُ الجسم من مكانٍ إلى آخرَ. .
 إذْ من الواضح أنَّ جسمَ السابح ينتقل حالةَ السباحة من مكانٍ إلى مكانٍ. .
 **ولكنْ بعضُ العلماء والفلاسفة يقولون** بحركةٍ وضعيَّةٍ للكواكب، وهي أنْ يتحرَّك الشيءُ على محورها كالرحى تدور في مكانها.

لكنْ هذه الفكرةُ مجرَّدُ ظنٍّ وتخمينٍ، وليس عندهم دليلٌ قطعيٌّ على نفيِ حركتِها الأينيَّة. .

 دليلُهم كأنْ يقال: إنَّه يبدو للعين أنَّها تُسبِّح وتمارس الحركة الأينيَّة، ولكنَّها في الواقع مركوزةٌ في السماء تدورُ على محورها كالرحى. .
 فترْكُ المعنى الصريح للآيةِ إلى معنى مفترَضٍ بعيدٍ بناءً على رأيِ الفلاسفة لا يجوز. .
  **إذن: القولُ بالحركة الأينيَّةِ واجبٌ، ويُترَك قولُ أُولئك الفلاسفة والعلماء في نفيِ الحركةِ الأينيَّةِ.** .

 **الصورةُ الثالثةُ: أنْ يقعَ التعارُضُ بين الدليلِ النقليِّ القطعيِّ والدليلِ العقليِّ الظنيِّ. .**
 **مثالُه:** خلقُ أوَّل البشر من التراب، صرَّحتْ بذلك نصوصٌ منها:[الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ]السجدة:7. .
 فالقول بأنَّ الحيوانَ قد تدرَّج شيئاً فشيئاً حتى أصبحَ إنساناً كما قال داروين، هذا القول باطلٌ قطعاً؛ لأنَّ النصَّ قد وَرد بخلافِه. .

 وليس هناك دليلٌ عقليٌّ قطعيٌّ عند داروين على نظريته فإنَّه يظهر من تقريراتِه أنَّه قال بذلك ظنَّاً وتخميناً. .

 وفي هذه الصورةُ يُقدَّمُ الدليلُ النقليُّ على العقليِّ، أي: ترْكُ المعنى الصريح للآيةِ إلى معنى مفترَضٍ بعيدٍ بناءً على رأيٍ ظنيٍّ لا يجوز.

 **الصورة الرابعة:** **وهي أنْ يقعَ التعارُضُ بين الدليلُ النقليُّ ظنيَّاً والدليلُ العقليُّ قطعيَّاً:** :
 **مثالُها:** ظاهرُ قولِه تعالى:[وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ]الكهف:86.
 لاشكَّ أنَّ الشمسَ أكبرُ من الأرضِ بمرَّاتٍ كثيرةٍ، فكيف يُعقَل دخولُها في عينٍ من عيونِ الأرض؟!! .
 وهنا وقَع التعارُضُ بين العقل وظاهرِ الآيةِ، فلابدَّ من تقديم العقل على النقل في هذه الصورة، وذلك بتأويل الآية كالآتي:
 أي: إنَّ الرائيَ رأى كأنَّ الشمسَ تغربُ في عينٍ حمئةٍ في باديء الرأيِ، وليس ذلك في الواقع. .
 كما أنَّ رُكَّابَ البِحارِ يَرون أنَّ الشمسَ تغرُب في البحارِ.

**المحاضرةُ الرابعة
الإيمان بين الفِرَق وأهلِ السنَّة(1)**

**تتكوَّن المحاضرةُ في المحاور الآتية: :
1ــ تعريفُ الإيمان لدى الفِرَق وأهلِ السنَّة. .
2ـ مناقشةُ رأيِ الخوارج والمعتزلة. .
3ـ مناقشةُ رأيِ المرجئة.**

 **أوَّلاً: تعريفِ الإيمان لدى الفِرَق وأهل السنَّة: :**
1ـ **قالتِ الكراميةُ** أتباعُ محمدٌ بنُ كرَّام **من المرجئةِ:** انما يُطلَب من المكلَّف الاعترافُ بلسانه أنَّ ما جاء به الرسُلُ حقٌّ ولو بلا عملٍ به ولا إعتقادٍ له. .
**ردُّهم:** :
 قد أكذبهم القرآنُ:[يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ]المائدة:41. وسمَّاهم مسارعين في الكفر إذا اقتصروا على القول دون القلوب.

 2ـ **وقال جمهورُ المرجئةِ:** المطلوبُ قولٌ واعتقادٌ فقط، فلا يضرُّ بعد ذلك شيءٌ من المخالفةِ والعصيانِ صغيراً أو كبيراً. **فقالوا:(لا تضرُّ مع الإيمان معصيةٌ).** .

 3ـ **وقال سائرُ الأمةِ:** المطلوبُ الثلاثةُ. القولُ والاعتقادُ والعملُ. وجماعُ ذلك هو الدينُ. لكنْ اختَلفوا في تقديرِ قيمةِ العمل:
 أـ **فقالت الخوارج:** مَن أخلَّ بالعمل فتَرك فريضةً أو ارتكب كبيرةً ولم يتُبْ منها فقد خرَج من الإيمانِ ودَخل في الكفرِ واستحَقَّ الخلودَ في النارِ أبدَ الآبدين.

 ب ـ **وقالتِ المعتزلة:** مَن أخلَّ بالعمل هكذا فقد خرَج من الإيمان ووجَب تخليده في النار كالكفار، لكنه لا يَدخل في دائرةِ الكفر.

 لذا لا يُسمَّى كافراً، فهو في منزلةٍ بين الإيمانِ والكفر اسماً، وإن كان كالكافرين في تأبيدِ العذاب. .
 ج ـ **أما أهلُ السنة قالوا:** المطلوبُ من المكلَّف أمرٌ مركَّبٌ من قولٍ واعتقادٍ وعملٍ. .
 لكنْ أجزاءُ هذا المركبِ ليست بنسْبةٍ متساوية في تركيبِه، وبينهم خلافٌ شكليٌ حول ماهية الإيمان. .

 **الإفراط في تعريفِ الإيمان: :**
 تمسَّك الخوارجُ والمعتزلةُ بالآياتِ التي تُدخِل الأعمالَ في الإيمان كقولِه تعالى: :
 [إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ. الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ. أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا]الأنفال:2 ـ4 .
 وتمسَّكوا بالآياتِ التي توعَّدتْ بالعذاب الأليم لمقابلِ العملِ السيِّءِ، كقولِه تعالى:

 [وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا]الجن:23، وقوله سبحانه:[وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الآنَ]النساء:18.
 والآيتان السابقتان وما شابَههُما لو نَظرْنا إليها سطحياً وجدْناها تدلُّ على العذاب الأبديِّ بمجرِّدِ العصيان. .

 **وهنا نسأل: لماذا أفرط الخوارجُ والمعتزلة في تعريف الإيمان**؟!

 **الجواب:** لأنَّهما تَرفعان قيمةَ الأعمالِ إلى مستوى العقائد. فجعلوا الناقصَ في العمل كالناقصِ في التصديق. .
 وسوَّوا بين عصيانٍ فُعِل على أساسِ الكفرِ، وعصيانٍ فُعِل على غلبة الهوى والشهوة. **وهذا إفراطٌ قبيحٌ في شأن العمل.**

 **فما الحلُّ؟** أجبْنا عنه من خلالِ مناقشةِ الإمام عليٍّ مع الخوارج كما مرَّ،

 من معاملةِالرسولُﷺ مع قتلِ العمدِ والزنا والسرقةُ مع كونها كلُّها من الكبائر بلا خلافٍ، و لم يكفِّرْ مرتكبَه بل عامله معاملةَ المؤمنِ. .

 وأيضاً إذا كانت حجَّتُهما في تمسُّكِهما بمثلِ قولِه تَعالَی:[وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ **الصَّالِحَاتِ** أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ]البقرة: 25. .
 بأنَّ الصالحات جمْعٌ معرَّفٌ باللَّام، وهو للاستغراقِ يَشمِل جميعَ الأعمال الصالحة فبدون الجميع لا يتحقَّق. .

 وهذا المعنى لا يُراد؛ لِعدم تحقُّقِه في المؤمنين إلَّا عدداً قليلاً نادراً؛ ولمعارضتهِ مع كثير من النصوص القطعية كما مرَّ بعضُها؛ لذا لا بدَّ من تخصيصِه.ومن المخصِّص الحديثُ الصحيحُ الَّذي أخرجه مسلمٌ في صحيحه: :
 {أَرَأَيْتَ إِذا صَلَّيْتُ الصَّلَواتِ الْمَكتُوباتِ وصُمْتُ رمضانَ وأَحْلَلْتُ الْحَلالَ وحَرَّمْتُ الْحرامَ ولَمْ أَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا، أَأَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ »} .  **وهذه الأعمالُ بعضٌ من الصالحات لا كلُّها. .** وبدليلِ أنَّه سمَّى اللهُ المذنبين باسم المؤمنين، قال تعالى:[وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا]الحجرات: 9. .
 سمَّى الذين يقاتلون مؤمنين مع أنه ذنب كبير، ولا يخرج صاحبه به من دائرة الإيمان. .
 وقال عزّ من قائل:[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى]البقرة: 178، سمَّى القاتلَ مؤمناً، والقتلُ من الكبائر. .
 لو خرج بالقتل من دائرة الإيمان لم يجرِ عليه حكم القصاص لأن القصاص يطبَّق على المؤمن لا على الكافر. .
 ثم قال:[فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ]البقرة: 178. .
 سمَّى القاتلَ أخاً لأصحابِ المقتول المؤمنين، والكافر لا يكون أخاً لمؤمن. .

وقال ـ سبحانه ـ في شأن الــزاني والــزانية وعدَّهما من المؤمنين:[وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ]النساء: 16، ولا ريب أنَّ الــزِّنى من الكبائر. .

 **وأيضاً من حيث الحكمُ:** فقد جعَل القرآنُ الكريمُ للمعصيةِ التي دون الشرك حكماً غير حُكمِ الشرك. .
 قال تعالى:[إِنَّ اللّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ]النساء: 48. .
 هذا نصٌّ لا يقبل التأويلَ. ولا يحتمل إضمارَ التوبةِ؛ لأنَّ الشركَ مما: يُغفَر بالتوبة؛ وتوبتُه الإيمانُ، فبَطل قولُهم.

والآيةُ السابقةُ حجةٌ على الخوارج؛ لأنَّهم يَعدُّون الذنوبَ صغيرَها وكبيرَها كفراً: :
 فإذا كان الكفرُ كفراً والذنبُ كفراً فما الشيءُ الَّذي يغفره اللهُ بعد الشركِ لـمَن يشاء؟!. .
 أي: ما معنى:[وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ]؟. هذا ما لا يذهب على المميِّزين إذا أبصروه وأعملوا الفكرَ فيه!.

**تفريطُ المرجئةِ ومناقشتُه: :**  وبعكسِ الإتجاهِ الأوَّل تمسَّك المرجئةُ بالآيات والأحاديث التي تَعتبر التصديقَ فقط أصلَ الإيمان كقوله تعالى:[أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ]المجادلة:22، وما شابهها. .
 وكقولهﷺ:{يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزنِ شعرة من إيمان....}. .
 والآياتِ التي لا تُدخِل العملَ في الإيمان فتمسَّكوا بالآياتِ كقولــه تعالى:[وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا]الأحزاب:47.
 وهذه الآيات لو نظرْنا اليها نظرةً أوَّليةً سطحيَّةً تدلُّ على النعيم الأبديِّ بمجرَّد التصديقِ القلبِي بلا عذاب.

 **وهنا نسأل:** لماذا فرَّط وقصَّر المرجئةُ في تعريف الإيمان؟!

 **الجواب:** فالمرجئةُ مع الكرَّامية تمسَّكَا بطرفٍ من الدين هو طرفُ الأملِ والغرورِ بآياتِ الوعدِ فتضعان الأعمال من ميزان الاعتبار. .
 فجعلوا الناقصَ في العمل كالكامل فيه، **وهذا تفريطٌ قبيحٌ في شأن العمل. .
ردُّهم موجزاً:** :
 يلزم المرجئةَ تكذيبُ الباريءِ تعالى في خبرِه حيث قال:[جَزَاء بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ]السجدة:17، و[جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ]التوبة:95، إلى غير ذلك. .
 فإذْ لم يكنْ للعمل اعتبارٌ على ما زعموا كان خلفاً وزوراً، ويتعالى اللهُ عن ذلك. وهذا إلزامٌ لا مَحيصَ لهم عنه. .

**المحاضرةُ الخامسة
الإيمان بين الفِرَق وأهلِ السنَّة(2)**

**تتكوَّن المحاضرةُ من المحورَين الآتيَين :**

 **1ــ مناقشة رأيِ أهل السنة في تعريف الإيمان .**2ـ **ما هي فلسفةُ الغموض في تعريف الإيمان؟!. .**

 **ذَكرْنا تعريف الإيمان لدى الفِرَق، وناقشناه، والآن نبحث عن تعريف الإيمان لدى أهل السنة.** .

 **قال أهلُ السنة:** المطلوبُ من المكلَّف أمرٌ مركَّبٌ من قولٍ واعتقادٍ وعملٍ. .
 لكنْ أجزاءُ هذا المركبِ ليست بنسْبةٍ متساوية في تركيبِه، وبينهم خلافٌ شكليٌ حول ماهية الإيمان. .

 **وفي هذا التعريف شيئان:**

الأوَّل: أنَّ العمَلَ ليس أصلَ الإيمانِ بل ثمرُه. .

الثاني: أنَّ التصديقَ هو أصلُ الإيمانِ لا غيرُ. .

**كيف وصل أهلُ السنةِ إلى هذا التعريف؟** بمنهجِ الجمع بين الاتجاهَين السابقَين فوَصلوا إلى أنَّ العملَ ليس أصلَ الإيمان بل ثمرُه. .

**كيف قالوا: العمل ليس أصلَ الإيمان؟ بدلائلَ: :
 من حيث الاسم:** فقد سمَّى اللهُ المذنبِين باسمِ المؤمنِين، في آياتٍ كما سبَق. .
 **وأيضاً من حيث تصرُّفاتُ الرسولِ** : كما ذَكرْنا سابقاً استدَّلَ الإمامِ عليٍّ ـ كرَّم اللهُ وجهه ـ في ردِّ الخوارج بتصرفاتِ الرسول.

 **وأما الدليل العقلي السليم على الفَرْق بين الأعمال:** فإنَّ العارفَ بطبائعِ النفوسِ البشريَّة يُفرِّقُ بين جريمةِ المعصيةِ من المؤمنِ وجريمةِ المعصيةِ من الكافر: :

 فمعصيةُ الكافرِ مُحاربةٌ واستكبارٌ لا يَبقَى معها في القلب مثقالُ ذرَّةٍ من خيرٍ.

ومعصيةُ المؤمن لا يَزال معها في القلب نُواةٌ من الخير وبصيصٌ من النور؛ ولذلك يَشعر ــ مع مطاوعتِه لهواه ــ بالاعتراف بينه وبين نفسِه بأنَّه ترَك ما يَنبغي فعلُه وفعَل ما لا يَنبغي. .

 ومن هنا قال في الرجل الذي يُدمِن الشرابَ على عهده وكان يَجلِده كثيراً:{لا تلعنوه، فوالله إنه لَيُحبُّ اللهَ ورسولَه}.

**وكيف قالوا: التصديقُ القلبيُّ هو أصلُ الإيمان؟ ما دليلُهم؟ الجوابُ: دلائلُ كثيرةٌ: :**
 منها: آياتٌ، كقولِه تعالى:[أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ]المجادلة:22. .  **ومنها: سحرة فرعون:** :
 فالقرآن« لمْ يَذْكُر أنَّهم زادوا عليها ـ التصديق ـ عملاً، ثم انظر، كم كرَّر ذكرَهم في معنى المدحِ في كتابه العزيز، وكم كبائرَ وصغائرَ غفَرَها لهم بإيمانِ ساعةٍ بل لحظةٍ. .

 فما قالوا إلَّا[آمَنَّا]عن صدْقِ القلوبِ ـ بلا عملٍ ـ كيف قبِلَهم ووهَب لهم جميعَ ما سلَف؟! ثم كيف جعَلهم رؤوسَ الشهداءِ في الجنة أبد الآبدين؟. .
 فهذا حالُ مَن عرفه ووحَّده ساعةً بعد كلِّ ذلك الكفرِ والضلالِ والفسادِ، فكيف حالُ مَن أفنى في توحيدِه عمرَه، لا يرى لذلك أهلاً في الدارَين غيرَه؟! .
 والدليل على أنَّ الإيمان هو التصديق ما نرى في [أصحابِ الكهفِ وما كانوا عليه من الكفرِ طولَ أعمارِهم، إذْ قالوا:[رَبُّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ]الكهف:14. .

 والْتَجؤوا إليه، كيف قبِلَهم، ثمَّ أعزَّهم وأكرمَهم فقال:[وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ]الكهف:18؟!. .
 وكيف أعظمَ لهم الحُرمةَ، وألبسَهم المهابةَ والخشيةَ؟!، حتى يقولُ لأكرمِ الخلْقِ :[لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا]الكهف:18. .
بل كيف أكرم كلْباً تبِعَهم، حتَّى ذكْرَه في كتابِه العزيز مرَّاتٍ، ثمَّ جعلَه معهم في الدنيا محجوباً، ويُدخلُه الجنَّةَ في الآخرةِ مكرَّماً؟! .

 فهذا فضلُه مع كلْبٍ خطا خطواتٍ مع قومٍ عرَفوه ووحَّدوه أيَّاماً معدودةٍ من غيرِ عبادةٍ أو خدمةٍ ــ فما قالوا إلَّا [رَبُّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ]عن صدقِ القلوبِ. .

 **ولمْ يَذْكُرِ القرآنُ أنَّهم زادوا علي هذا التصديق عملاً** ــ، فكيف فضلُه مع عبدِه المؤمن الذي خدَمَه ووحَّده وعبدَه سبعين سنةً، ولو عاش سبعين ألفَ سنةٍ لكان قاصداً للعبوديَّة؟!».

 **وهذا أصدَقُ دليلٍ على أنَّ أصلَ الإيمانِ الَّذي خرَج به صاحبُه عن دائرةِ الكفرِ ودخَل حظيرةَ الإيمان هو أصلُ التصديق القلبيِّ.**

 **وكيف الاعتراف العقلي وحده ليس كافياً؟ بدلائلَ: :**
 منها: ردَّ اللهُ على يقينِ فرعونَ وملئِه، أثبت لهم اعترافاً عقلياً لكنْ لم يكنْ لهم القبولُ القلبيُّ والارتياحُ النفسيُّ. .

 ومنها: أهل الكتاب الَّذِين ضيَّعوا الركنَ الوجدانيَّ؛ لأنَّهم عرَفوا الرسولَ بعقولهم ولكنَّهم عادَوهُ بقلوبهم:[حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ]البقرة:109، فكانوا كافرين.
**أمَّا بالنسبة للإقرار اللسانيِّ: :**
 الإقرارُ اللفظيُّ وحدَه لا يكونُ إيماناً؛ لأنَّه لو كان إيمانـاً لَكان المنافقون كلُّهُم مؤمنين؛ لأنَّهم اعترفوا لفظاً بنبوَّتِه:[قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ]المنافقون:1. .
 مع أنهم كانوا كافرين:[وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ]المنافقون:1.

 **ما هو السندُ العقليُّ على هذا الجمع؟** :
 إذا كان كلامُ العاقلِ الصادقِ يجب أنْ يُفسِّرَ بعضُه بعضاً ويُرَدَّ بعضُه إلى بعضٍ، لأنَّه كلَّه حقٌّ ـ على تقدير الصدْقِ والعقلِ ـ والحقُّ لا يُناقِضُ الحقَّ. .
 فكيف بأحكمِ الكلام وأصدقه؟ [كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا]آل عمران: 7،[وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا]النساء: 82.

 **ومما سبق علِمْنا حكمَ العصيان مع الكفر بأنَّه خالدٌ في النار. وعَلِمْنا حكمَ الإيمان مع العمل الصالح هو الخلود في الجنَّة بلا عذابٍ.**

 **وهنا نسأل: ما حكمُ الإيمانِ مع العصيان؟** .
 **الجواب:** الإيمان إذا اجتمع مع العصيان يدخلُ صاحبُه الجنةَ بإيمانِه ويدخلُ النارَ بعصيانِه. فهو باعثٌ للجنة لكنْ بعد العقاب أو العفو الإلهي. .
 لأنَّ الإيمان الناقصَ عن العمل الصالح يَمنع صاحبَه من الخلودِ في جهنَّم، ولكن لنْ يمنعَه من الدخول فيها، فهو في مشيئة الله تعالى إنْ شاء عذّبه وإنْ شاء عفا عنه.

 **المحور الرابع: ما هي فلسفة الغموض في تعريف الإيمان :**
 **ربَّ قائلٍ يقول:** إذا كانت رحمةُ الله ـ تعالى ـ ومغفرتُه للذنوبِ واسعةً لدرجةِ أنَّ غيرَ المشركِ يَدخل الجنةَ في نهايةِ المطافِ.

  **فلماذا لم يُصرِّح القرآن بهذا بدلاً من الإشارةِ إليه والتعليق بالمشيئة؟.** .

 ولماذا لم يصرِّحْ بأنَّ مرتكبَ الزنا أو السرقة لم يكن لهما إيمانٌ كاملٌ ما داما متلبِّسَين بالزنا والسرقة بل أطلق نفيَ الإيمان عنهما؟.

 **الجوابُ:** هو أنه لو فعَل مثلَ هذا، لَمَا كان أسلوباً حسَناً في حقِّ هؤلاء المجرمين الآثمين. .

 فهذا يَخلق فيهم الرغبةُ في المعصيةِ والتمرُّدِ والغرورِ بدلاً من الندمِ والتوبةِ. .
 كما يَخلق فيهم أيضاً عدمُ الخوف والخشيةِ من نتائجِ أعمالهم، وهذا منافٍ تماماً للهداية والإصلاح. .

 بل الحكمة أنْ يُحدِّدَ العقابَ لهم مُبهماً؛ لِيخلقَ فيهم الرهبةَ وعدمَ الأمنِ، ثم جَعل نجاتَهم وعفوَهم في النهايةِ رهنَ مشيئتِه بدونِ تعيينِ لِيخلقَ فيهم أملاً ما. .
 وهكذا يضع بيانُ اللهِ التربويُّ المؤمنَ بين المخافةِ من عذاب الله تعالى، والرجاء من عفوه. .
 حتى لا يرهبَ من عذابِه رهبةً تُوقِعه في اليأسِ، ولا يَرغب في رحمتِه تُؤديه إلى التكاسُلِ والغرور. .

 **سؤالٌ آخر:** لماذا استُعمِل لفظُ الإيمان للعمل في آياتٍ وأحاديثَ، ألَا يدلُّ هذا على أنَّ العملَ جزءٌ حقيقيٌّ للإيمان ولا يتحقق الإيمان إلَّا به وليس أصلَ الإيمان، كقوله تعالى:[وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ]البقرة:143؟
 **الجواب:** استعمالُ اللفظ على المعنى اللازم معروفٌ في اللغة، فالقرآن نزَل بلغةِ العربِ وأساليبِه، مثلاً قال تعالى:[وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ السَّمَاء رِزْقًا]غافر:13، والذي ينْزِل إنما هو الغيثُ الذي يَنتُج عنه الرزقُ.
 فاستُعمِل لفظُ الرزق للغيث؛ لأن الرزق من ثمرات الغيث، كذلك يستعمل لفظ الإيمان للعمل لأنه من نتائج الإيمان وثمرته، المراد بـ:[إِيمَانَكُمْ]الصلاة كما اتفق عليه المفسرون.

**النتيجة:** : **وعلى البيان السابق: أنَّ الحقيقةَ ليستْ كما قال المرجئة:(لا تَضرُّ مع الإيمان معصيةٌ) بل تضرُّ لكنْ ليس ضرراً باعثاً في تأبيدِ جهنم كما يقول الخوارجُ والمعتزلةُ. .

 وأيضاً لا يجوز تركُ العمل وإسقاطُه لأحدٍ متمسِّكاً بدليلِ أنَّ الإيمان هو التصديق فقط. بل لابدَّ من الجمع بينهما. .

 لأنَّ النجاة لا تتوقف على الإيمان فحسب، ولا على العمل وحده، بل موقوفةٌ على اجتماعِ الإيمان الصحيح والعمل الصالح .**

 وعلى التحقيق السابق أيضاً نفهم مقصدَ الإيمان من الآيات والأحاديث الباحثةِ له، فبعضُ الآيات يُعرِّف الإيمانَ بالعملِ والتصديقِ والإقرار فالمرادُ به الإيمانُ النافعُ في الدنيا والآخرة .

 وبعضُ الآيات والأحاديثِ يُعرِّف الإيمانَ بالإقرار فقط فالمرادُ به الإيمانُ النافعُ في الدنيا فقط كما للمنافق؛ لأنَّ ذلك يَمنَع دمَه ومالَه من الإهدار؛ إذْ هو مؤمنٌ من حيث الظاهر. .
 وبعضُ الآيات والأحاديث يُعرِّف الإيمانَ بالتصديق فقط فالمراد به الإيمانُ النافعُ في الآخرةِ فقط، كمَن آمن ومات في الحال. .